

أبريل 2025

صندوق النقد الدولي يصدر مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي

توقعات بتباطؤ نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي في ظل استمرار حرب التعريفات الجمركية

في أحدث تقاريره الصادرة تحت عنوان "آفاق الاقتصاد العالمي"، توقع صندوق النقد الدولي أن يبلغ الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي العالمي نسبة 2.8 في المائة في العام 2025، وأن يصل إلى نسبة 3.0 في المائة في العام 2026. وقد تم تعديل التوقعات لعامي 2025 و2026 بانخفاض قدره 50 نقطة أساس و30 نقطة أساس، على التوالي، مقارنة بتوقعات يناير 2025. وتعكس هذه التخفيضات واسعة النطاق تأثير السياسات التجارية الأخيرة، بما في ذلك الآثار المباشرة لتلك السياسات والعواقب غير المباشرة عبر الروابط التجارية، فضلاً عن زيادة حالة عدم اليقين وتراجع المعنويات الاقتصادية.

مراجعات من يناير 2025		توقعات أبريل 2025			البلد / المناطق
2026e	2025e	2026e	2025e	2024	نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي
-0.3%	-0.5%	3.0%	2.8%	3.3%	الناتج العالمي
-0.3%	-0.5%	1.5%	1.4%	1.8%	الاقتصادات المتقدمة
-0.4%	-0.9%	1.7%	1.8%	2.8%	الولايات المتحدة الأمريكية
-0.2%	-0.2%	1.2%	0.8%	0.9%	منطقة اليورو
-0.4%	-0.5%	3.9%	3.7%	4.3%	الاقتصادات الناشئة والاقتصادات النامية
-0.5%	-0.6%	4.0%	4.0%	5.0%	الصي
-0.2%	-0.3%	6.3%	6.2%	6.5%	الهند
-0.4%	-0.6%	3.5%	3.0%	2.4%	الشرق الأوسط وآسيا الوسطى
-0.4%	-0.3%	3.7%	3.0%	1.3%	المملكة العربية السعودية
0.0%	-0.4%	4.2%	3.8%	4.0%	أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى
2026e	2025e	2026e	2025e	2024	حجم التجارة
-0.8%	-1.5%	2.5%	1.7%	3.8%	حجم التجارة العالمية
-0.6%	-0.9%	2.0%	1.2%	2.1%	صادرات الاقتصادات المتقدمة
-1.7%	-3.4%	3.0%	1.6%	6.7%	صادرات الاقتصادات الناشئة والاقتصادات النامية
-0.4%	-0.3%	2.0%	1.9%	2.4%	واردات الاقتصادات المتقدمة
-1.1%	-3.0%	3.4%	2.0%	5.8%	واردات الاقتصادات الناشئة والاقتصادات النامية
2026e	2025e	2026e	2025e	2024	أسعار المستهلك
0.2%	0.4%	2.2%	2.5%	2.6%	الاقتصادات المتقدمة
0.1%	-0.1%	4.6%	5.5%	7.7%	الاقتصادات الناشئة والاقتصادات النامية

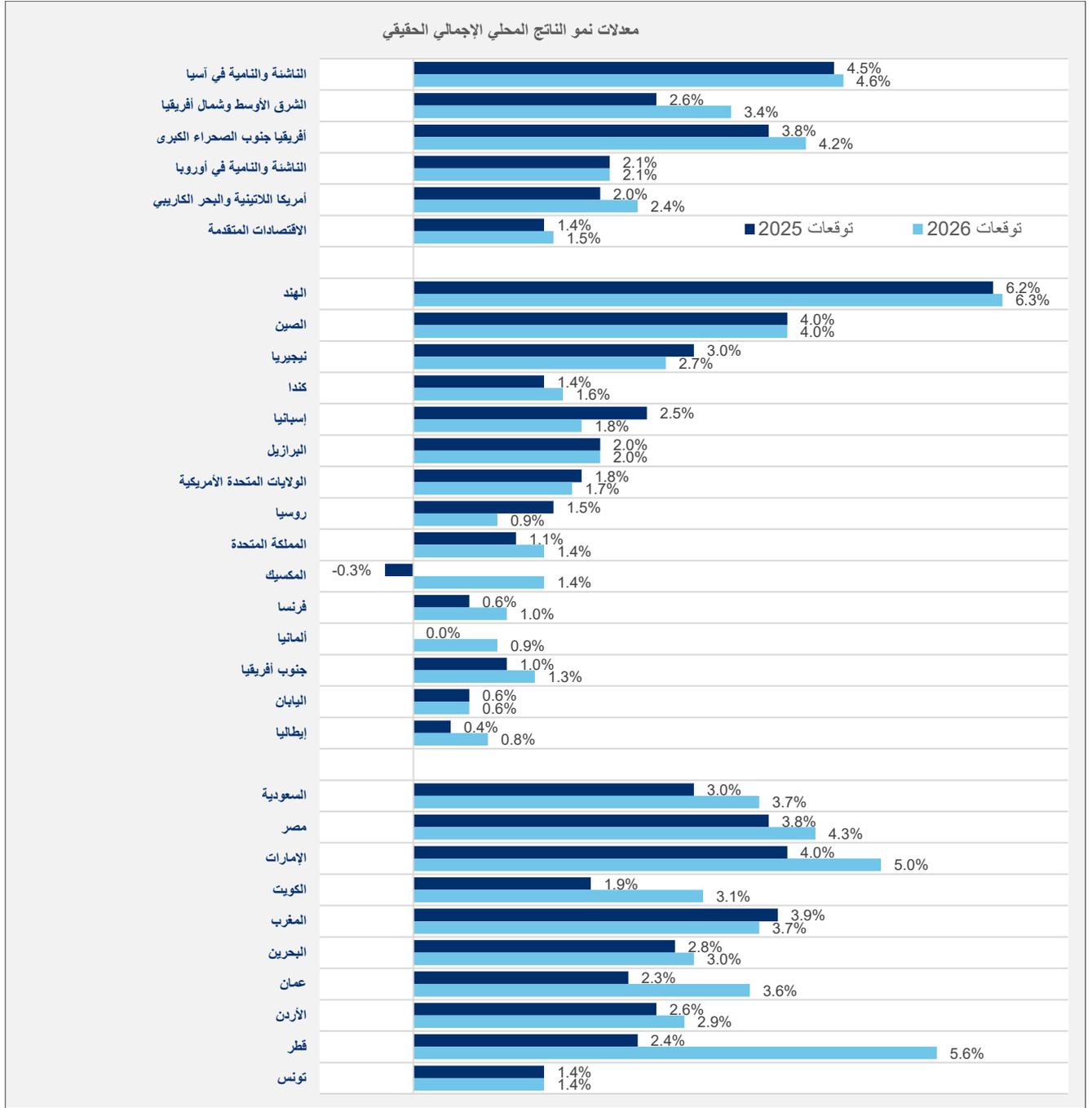
المصدر: صندوق النقد الدولي – تقرير أبريل 2025

ووفقاً للتوقعات الصادرة ما قبل 2 أبريل، كان من المتوقع أن يسجل النمو العالمي نسبة 3.2 في المائة في كلا من عامي 2025 و2026، مما يعكس انخفاضاً قدره 10 نقاط أساس في كل عام مقارنة بتقرير مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي الصادر في يناير 2025. وتختلف هذه التوقعات الجديدة عن التوقعات العالمية السابقة نظراً للتغيرات التي طرأت على الافتراضات العالمية بشأن

السياسات التجارية، ودرجة عدم اليقين، وأسعار السلع الأساسية. وقد تم تعديل التوقعات بناءً على زيادة أسعار النفط والسياسات التجارية التي تم الإعلان عنها بين 1 فبراير و12 مارس 2025، بما في ذلك فرض التعريفات الجمركية على كندا والمكسيك، والمجموعة الأولية من التعريفات على الصين، إلى جانب ردود الفعل المقابلة من كندا والصين، فضلاً عن التعريفات الخاصة بقطاعات معينة مثل الصلب والألمنيوم. ويعتبر خفض توقعات النمو أكثر تأثيراً على البلدان المتأثرة بشكل مباشر، إلا أن نمو الاقتصادات الأخرى تراجع أيضاً نتيجة زيادة عدم اليقين وتداعيات التعريفات الجمركية مقارنة بتوقعات يناير 2025.

تم تخفيض توقعات النمو لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بمقدار 90 نقطة أساس لعام 2025 إلى نسبة 2.6%، ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى مراجعة هبوطية لتوقعات النمو لمصدري النفط الآخرين. كما تم تخفيض توقعات العام المقبل بمقدار 50 نقطة أساس إلى نسبة 3.4% لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. هذا وخضعت توقعات النمو للسعودية لمراجعة هبوطية بمقدار 30 نقطة أساس و40 نقطة أساس إلى نسبة 3.0% لعام 2025 ونسبة 3.7% لعام 2026، على التوالي. ومن المتوقع أن تخرج منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى من عدة سنوات من النمو الضعيف، مع تسارع المعدل من نسبة 2.4% في العام 2024 إلى نسبة 3.0% في العام 2025 وإلى نسبة 3.5% في العام 2026. وبالمقارنة مع تحديث تقرير آفاق الاقتصاد العالمي لشهر يناير 2025، تم تعديل التوقعات بالخفض، مما يعكس استثناءً أكثر تدريجياً لإنتاج النفط، واستمرار الآثار غير المباشرة للصراعات، والتقدم الأبطأ من المتوقع في الإصلاحات الهيكلية. وبناءً على بيانات سوق العقود الآجلة، من المتوقع أن يبلغ متوسط سعر النفط 66.94 دولاراً أمريكياً للبرميل في العام 2025 و62.38 دولاراً أمريكياً للبرميل في العام 2026.

ومن المتوقع أن تشهد الاقتصادات المتقدمة تراجعاً في النمو، إذ تم تعديل توقعات النمو لهذه الاقتصادات بانخفاض قدره 50 نقطة أساس و30 نقطة أساس، ليصل إلى نسبة 1.4 في المائة ونسبة 1.5 في المائة لعامي 2025 و2026، على التوالي. وتشير التوقعات للعام 2025 إلى تعديلات هبوطية كبيرة لكل من كندا، واليابان، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة، في حين شهدت إسبانيا تعديلاً تصاعدياً. وفيما يتعلق بالاقتصادات الصاعدة والنامية، وتم تعديل النمو بمقدار 50 نقطة أساس و40 نقطة أساس لعامي 2025 و2026 ليصل إلى 3.7 في المائة و3.9 في المائة، على التوالي.



المصدر: صندوق النقد الدولي – تقرير أبريل 2025

ووفقاً لتوقعات صندوق النقد الدولي، من المتوقع أن ينخفض نمو اقتصاد الولايات المتحدة من نسبة 1.8 في المائة في العام 2025 إلى نسبة 1.7 في المائة في العام 2026. ويعزى هذا التعديل التنزلي إلى زيادة عدم اليقين بشأن السياسات، والتوترات التجارية، وضعف توقعات الطلب نتيجة تباطؤ نمو الاستهلاك المتوقع. كما يتوقع أن تعيق التعريفات الجمركية النمو في العام 2026، الذي من المرجح أن يبلغ 1.7 في المائة بسبب ضعف الاستهلاك الخاص. وفي ذات الوقت، من المتوقع أن ينخفض النمو في منطقة اليورو بمقدار 20 نقطة أساس ليصل إلى نسبة 0.8 في المائة في العام 2025، قبل أن يشهد ارتفاعاً طفيفاً إلى نسبة 1.2 في المائة في العام 2026، فيما يعزى في الأساس إلى تصاعد حالة عدم اليقين وفرض التعريفات الجمركية. ويتأثر الارتفاع المتوقع

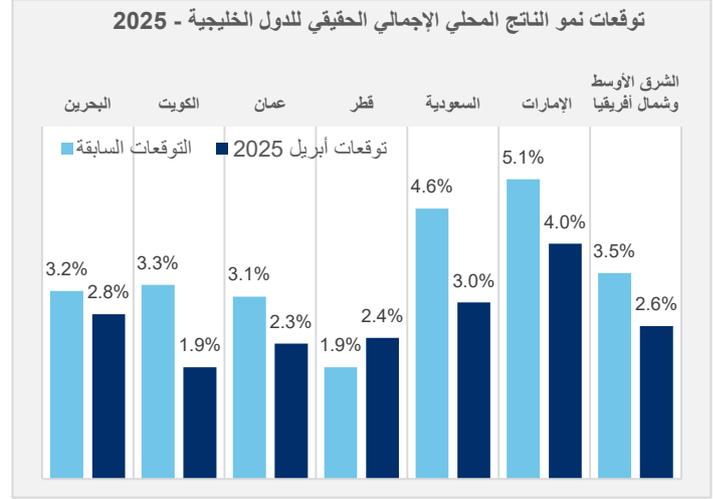
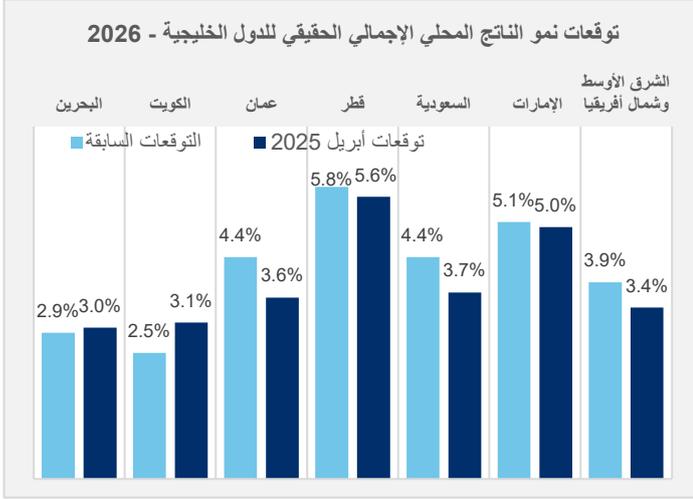
للمو في العام 2026 بزيادة الاستهلاك الناتجة عن ارتفاع الأجور الحقيقية. وعلى مستوى المنطقة، تم تعديل توقعات النمو في ألمانيا بالخفض بمقدار 30 نقطة أساس لتصل إلى 0.0 في المائة في العام 2025، مقارنة بتوقعات يناير 2025، كما تم تعديلها بالخفض أيضاً بمقدار 20 نقطة أساس لتصل إلى 0.9 في المائة في العام 2026. أما بالنسبة للمملكة المتحدة، فمن المتوقع أن يصل النمو إلى 1.1 في المائة في العام 2025، بانخفاض قدره 50 نقطة أساس مقارنة بتوقعات يناير 2025. ويعزى هذا الانخفاض إلى التأثير المتبقي من العام 2024، بالإضافة إلى تأثير قرارات التعريفات الجمركية الأخيرة وضعف الاستهلاك الخاص نتيجة لارتفاع التضخم بسبب الأسعار المنظمة وتكاليف الطاقة.

من جهة أخرى، تم تعديل توقعات النمو في اليابان بانخفاض قدره 50 نقطة أساس و20 نقطة أساس ليصل إلى 0.6 في المائة لعامي 2025 و2026، على التوالي. ويعزى هذا التعديل إلى تأثير التعريفات الجمركية إلى جانب حالة عدم اليقين المرتبط بها، مما أدى إلى تقليص الزيادة المتوقعة في الاستهلاك الخاص، على الرغم من أن نمو الأجور قد تجاوز التضخم، مما عزز الدخل المتاح للأسر. في ذات الوقت، انخفض نمو الناتج المحلي الإجمالي للصين بمقدار 60 نقطة أساس ليصل إلى نسبة 4.0 في المائة في العام 2025، ويعود هذا التعديل بصفة رئيسية إلى التعريفات الجمركية التي تم فرضها مؤخراً، وهو ما عوض الزيادة المحلية الناتجة عن الأداء الأقوى من المتوقع في الربع الرابع من العام 2024. كما تم تعديل توقعات العام 2026 بمقدار 50 نقطة أساس لتصبح 4.0 في المائة بسبب استمرار حالة عدم اليقين المحيطة بالسياسات التجارية والتعريفات السارية. في ذات السياق، تم تعديل نمو الهند بانخفاض قدره 30 نقطة أساس و20 نقطة أساس لعامي 2025 و2026 ليصل إلى 6.2 في المائة و6.3 في المائة، على التوالي، ويعزى هذا الانخفاض في توقعات النمو للعام 2025 أساساً إلى ضعف الاستهلاك الخاص في المناطق الريفية نتيجة تصاعد التوترات التجارية.

أما بالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، فمن المتوقع أن يرتفع معدل النمو من نسبة 2.4 في المائة المسجلة في العام 2024 إلى نسبة 3.0 في المائة في العام 2025 و نسبة 3.5 في المائة في العام 2026، بانخفاض قدره 60 نقطة أساس و40 نقطة أساس في عامي 2025 و2026 مقارنة بتوقعات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر في يناير 2025، في ظل تلاشي تأثير اضطرابات إنتاج النفط والشحنات، ويتراجع تأثير النزاعات المستمرة. ومن المتوقع أن يصل معدل النمو في دول أوروبا الناشئة والنامية إلى نسبة 2.1 في المائة في عامي 2025 و2026. ومنذ يناير 2025، تم تعديل التوقعات وخفضها بمقدار 10 نقاط أساس للعام 2025 و30 نقطة أساس للعام 2026. كما يتوقع أن يتباطأ نمو روسيا من نسبة 1.5 في المائة في العام 2025 إلى نسبة 0.9 في المائة في العام 2026، نتيجة لتباطؤ الاستهلاك الخاص والاستثمار بسبب تراجع سوق العمل وتباطؤ وتيرة نمو الأجور.

توقعات نمو الناتج المحلي الإجمالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ودول مجلس التعاون الخليجي

تم خفض توقعات النمو في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بمقدار 90 نقطة أساس و50 نقاط أساس لعامي 2025 و2026 ليصل النمو المتوقع إلى 2.6 في المائة و3.4 في المائة، على التوالي. وتم تعديل توقعات نمو السعودية للعام 2025 بتخفيض قدره 30 نقطة أساس ليصل إلى 3.0 في المائة، بينما تم تعديل النمو المتوقع للعام 2026 بمقدار 40 نقطة أساس ليصل إلى نسبة 3.7 في المائة. كما تم تعديل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للكويت وعمان للعام 2025 وخفضه بنحو 140 نقطة أساس إلى نسبة 1.9 في المائة و80 نقطة أساس إلى نسبة 2.3 في المائة، على التوالي. ومن المتوقع أن ينخفض معدل النمو في الإمارات بمقدار 110 نقاط أساس ليصل إلى نسبة 4.0 في المائة. أما بالنسبة للبحرين، فمن المتوقع أن يصل النمو إلى نسبة 2.8 في المائة (-40 نقطة أساس)، بينما من المتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي في قطر بمقدار 50 نقطة أساس ليصل إلى نسبة 2.4 في المائة.



المصدر: صندوق النقد الدولي - تقرير أبريل 2025

وبالنسبة للعام 2026، من المتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي للكويت بمقدار 60 نقطة أساس ليصل إلى نسبة 3.1 في المائة. وبالمثل، من المتوقع أن تنمو البحرين بمقدار 10 نقاط أساس لتصل إلى نسبة 3.0 في المائة. في حين من المتوقع أن ينخفض نمو السعودية وعمان بمقدار 70 نقطة أساس و80 نقطة أساس ليصل إلى نسبة 3.7 في المائة و3.6 في المائة، على التوالي. كما من المتوقع أن ينخفض نمو الإمارات وقطر بمقدار 10 نقاط أساس و20 نقطة أساس ليصل إلى نسبة 5.0 في المائة و5.6 في المائة، على التوالي.

التوقعات تشير إلى تراجع معدلات التضخم

من المتوقع أن ينخفض التضخم الكلي العالمي إلى نسبة 4.3 في المائة في العام 2025 وإلى نسبة 3.6 في المائة في العام 2026. ومن المتوقع أن يعود التضخم إلى المستوى المستهدف في الاقتصادات المتقدمة، إذ يصل إلى نسبة 2.2 في المائة بحلول العام 2026. في حين من المتوقع أن ينخفض التضخم في الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية إلى نسبة 4.6 في المائة خلال نفس الفترة. ومقارنة بتقرير مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي لشهر يناير 2025، ارتفعت توقعات التضخم العالمي للعام 2025 هامشياً. وبالنسبة للاقتصادات المتقدمة، تم تعديل توقعات التضخم للعام 2025 ورفعها بمقدار 40 نقطة أساس منذ يناير 2025.

وتم تعديل توقعات التضخم في المملكة المتحدة ورفعها بمقدار 70 نقطة أساس، فيما يعزى بصفة رئيسية إلى التعديلات المؤقتة للأسعار المنظمة. أما في الولايات المتحدة، فقد تم رفع التوقعات بمقدار 100 نقطة أساس، نتيجة استمرار الضغوط التضخمية في قطاع الخدمات، إلى جانب ارتفاع أسعار السلع الأساسية مؤخراً، واضطرابات سلاسل الإمداد الناجمة عن التعريفات الجمركية الأخيرة. في المقابل، ظلت توقعات التضخم في منطقة اليورو دون تغيير.

حجم التجارة العالمية

يتوقع صندوق النقد الدولي أن يبلغ نمو التجارة العالمية 1.7 في المائة في العام 2025 وإلى 2.5 في المائة في العام 2026، بمراجعة هبوطية قدرها 150 نقطة أساس و80 نقطة أساس، على التوالي مقارنة بتوقعات يناير 2025، وهو ما يعكس بالدرجة الأولى تباطؤ وتيرة نمو الناتج العالمي. وتشير هذه التوقعات إلى أن تأثير القيود الجمركية المتزايدة على حركة التجارة أصبح أكثر اعتدالاً، إلى جانب انحسار تأثير العوامل الدورية التي ساهمت مؤخراً في تعزيز نمو تجارة السلع.

وتم تعديل توقعات واردات الاقتصادات المتقدمة لتسجل 1.9 في المائة في العام 2025، بانخفاض قدره 30 نقطة أساس، و2.0 في المائة في العام 2026، بانخفاض قدره 40 نقطة أساس. أما على صعيد الاقتصادات الصاعدة والنامية، فقد تم خفض توقعات الواردات بمقدار 30 نقطة أساس للعام 2025 لتصل إلى 2.0 في المائة، في حين تم رفعها بمقدار 110 نقاط أساس للعام 2026 لتصل إلى 3.4 في المائة. وفي المقابل، من المتوقع أن تنخفض صادرات الاقتصادات المتقدمة بنحو 90 نقطة أساس و60 نقطة أساس، إلى 1.2 في المائة و2.0 في المائة في عامي 2025 و2026 على التوالي. أما صادرات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، فمن المنتظر أن تتراجع بشكل حاد، إذ تم خفضها بمقدار 340 نقطة أساس و170 نقطة أساس لعامي 2025 و2026، لتسجل معدلات نمو تبلغ 1.6 في المائة و3.0 في المائة، على التوالي.

المسؤولية والإفصاح عن المعلومات الهامة

إن "كامكو إنفست" هي شركة مرخصة تخضع كلياً لرقابة هيئة أسواق المال في دولة الكويت ("الهيئة الكويتية") وبشكل جزئي لرقابة بنك الكويت المركزي ("البنك المركزي").

الغرض من هذا التقرير هو توفير المعلومات فقط. لا يُعتبر مضمون هذا التقرير، بأي شكل من الأشكال، استثماراً أو عرضاً للاستثمار أو نصيحة أو إرشاداً قانونياً أو ضريبياً أو من أي نوع آخر، وينبغي بالتالي تجاهله عند النظر في أو اتخاذ أي قرارات استثمارية. لا تأخذ كامكو إنفست بعين الاعتبار، عند إعداد هذا التقرير، الأهداف الاستثمارية والوضع المالي والاحتياجات الخاصة لفرد معين. وبناءً على ما تقدّم، وقيل أخذ أي قرار بناءً على المعلومات الموجودة ضمن هذا المستند، ينبغي على المستثمرين أن يبادروا إلى تقييم الاستثمارات والاستراتيجيات المشار إليها في هذا التقرير على نحو مستقلّ ويفرروا بشأن ملاءمتها على ضوء ظروفهم وأهدافهم المالية الخاصة. يخضع محتوى التقرير لحقوق الملكية الفكرية المحفوظة. كما يُمنع نسخ أو توزيع أو نقل هذا البحث وهذه المعلومات في الكويت أو في أي اختصاص قضائي آخر لأي شخص آخر أو إدراجها بأي شكل من الأشكال في أي مستند آخر أو مادة أخرى من دون الحصول على موافقتنا الخطية المسبقة.

قد يبرز في بعض الأحوال والظروف، تباين عن تلك التقديرات والتصنيفات الضمنية بسعر القيمة العادلة بالاستعانة بالمعايير أعلاه. كما تعتمد كامكو إنفست في سياستها على تحديث دراسة القيمة العادلة للشركات التي قامت بدراستها مسبقاً بحيث تعكس أي تغييرات جوهرية قد تؤثر في توقعات المحلل بشأن الشركة. من الممكن لتقلبات سعر السهم أن تتسبب في انتقال الأسهم إلى خارج نطاق التصنيف الضمني وفق هدف القيمة العادلة في كامكو إنفست. يمكن للمحللين أن لا يعمدوا بالضرورة إلى تغيير التصنيفات والتقديرات في حال وقوع حالة مماثلة إلا أنه يُتوقع منهم الكشف عن الأسباب الكامنة وراء وجهة نظرهم وآرائهم لعملاء كامكو إنفست.

تفضل كامكو إنفست صراحة كل بند أو شرط تقترحون إضافته على بيان إخلاء المسؤولية أو يتعارض مع البيان المذكور ولن يكون له أي مفعول. تستند المعلومات المتضمنة في هذا التقرير إلى التداولات الجارية والإحصاءات والمعلومات العامة الأخرى التي نعتقد بأنها موثوقة. إننا لا نعلن أو نضمن بأن هذه المعلومات صحيحة أو دقيقة أو تامة وبالتالي لا ينبغي التعويل عليها. لا تلزم كامكو إنفست بتحديث أو تغيير أو تعديل هذا التقرير أو بإبلاغ أي مسلم في حال طاول تغيير ما أي رأي أو توقع أو تقدير مبين فيه أو بات بالتالي غير دقيق. إن نشر هذا التقرير هو لأغراض إعلامية بحتة لا تمت بصلة لأي غرض استثماري أو تجاري. لا ينشأ عن المعلومات الواردة في التقارير المنشورة أي التزام قانوني و/أو اتفاقية ملزمة، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، أي التزام بتحديث معلومات مماثلة. إنكم تحملون مسؤولية إجراء أبحاثكم الخاصة وتحليل المعلومات المتضمنة أو المشار إليها في هذا التقرير وتقييم مميزات ومخاطر المتعلقة بالأوراق المالية موضوع التقرير أو أي مستند آخر. وعلاوة على ذلك، من الممكن أن تخضع بيانات/معلومات محددة للبند والشروط المنصوص عليها في اتفاقيات أخرى تشكل كامكو إنفست طرفاً فيها.

لا يجب تفسير أي عبارة واردة في هذا التقرير على أنه طلب أو عرض أو توصية بشراء أو التصرف في أي استثمار أو بالالتزام بأي معاملة أو بتقديم أي نصيحة أو خدمة استثمارية. إن هذا التقرير موجه إلى العملاء المحترفين وليس لعملاء البيع بالتجزئة ضمن مفهوم قواعد هيئة السوق المالية. لا ينبغي على الآخرين ممن يستلمون هذا التقرير التعويل عليه أو التصرف وفق مضمونه. يتوجب على كل كيان أو فرد يصبح بحوزته هذا التقرير أن يطلع على مضمونه ويحترم التقييدات الواردة فيه وأن يمتنع عن التعويل عليه أو التصرف وفق مضمونه حيث يُعد من غير القانوني تقديم عرض أو دعوة أو توصية لشخص ما من دون التقييد بأي ترخيص أو تسجيل أو متطلبات قانونية.

تخضع شركة كامكو إنفست للاستثمار (مركز دبي المالي العالمي) المحدودة المملوكة بالكامل لشركة كامكو إنفست للاستثمار ش.م.ك. "عامه" لسلطة دبي للخدمات المالية. ويجوز لشركة كامكو إنفست للاستثمار (مركز دبي المالي العالمي) أن تقوم بالأنشطة المالية التي تدرج ضمن نطاق رخصة سلطة دبي للخدمات المالية الحالية فقط. يمكن توزيع المعلومات الواردة في هذه الوثيقة من قبل كامكو إنفست (مركز دبي المالي العالمي) نيابة عن شركة كامكو إنفست للاستثمار ش.م.ك. "عامه". تستهدف هذه الوثيقة العملاء المحترفين أو أطراف الأسواق فقط على النحو المحدد من جانب سلطة دبي للخدمات المالية، ولا يجوز لأي شخص آخر الاعتماد عليها.

تحذيرات من المخاطر

تتخذ الأسعار أو التخمينات أو التوقعات صفة دلالية بحتة ولا تهدف بالتالي إلى توقع النتائج الفعلية بحيث قد تختلف بشكل ملحوظ عن الأسعار أو التخمينات أو التوقعات المبينة في هذا التقرير. قد ترتفع قيمة الاستثمار أو تنخفض، وقد تشهد قيمة الاستثمار كما الأيرادات المحقق منه تقلبات من يوم لآخر بنتيجة التغيرات التي تطاول الأسواق الاقتصادية ذات الصلة (بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، التغيرات الممكنة وغير الممكنة توقعها في أسعار الفائدة، وأسعار الصرف الأجنبية، وأسعار التأخير وأسعار النفع المسبق والظروف السياسية أو المالية، إلخ...).

لا يدل الأداء الماضي على النتائج المستقبلية. تعدّ كافة الآراء أو التقديرات أو التخمينات (أسعار الأسهم محل البحث والتقديرات بشكل خاص) غير دقيقة بالأساس وتخضع للرأي والتقدير. إنها عبارة عن آراء وليست حقائق تستند إلى توقعات وتقديرات راهنة وتعول على الاعتقادات والفرضيات. قد تختلف المحصّلات والعوائد الفعلية اختلافاً جوهرياً عن المحصّلات والعوائد المصرح عنها أو المتوقعة وليس هناك أي ضمانات للأداء المستقبلي. تنشأ عن صفقات معينة، بما فيها الصفقات المشتملة على السلع والخيارات والمشتقات الأخرى، مخاطر هامة لا تناسب بالتالي جميع المستثمرين. لا يعتزم هذا التقرير على رصد أو عرض كافة المخاطر (المباشرة أو غير المباشرة) التي ترتبط بالاستثمارات أو الاستراتيجيات المشار إليها في هذا التقرير.

تضارب المصالح

تقدّم كامكو إنفست والشركات التابعة خدمات مصرفية استثمارية كاملة وقد يتخذ مدراء ومسؤولين وموظفين فيها، موافق تتعارض مع الآراء المبينة في هذا التقرير. يمكن لموظفي البيع وموظفي التداول وغيرهم من المختصين في كامكو إنفست تزويد عملائنا ومكاتب التداول بتعليقات شفوية أو خطية حول السوق أو باستراتيجيات للتداول تعكس آراء متعارضة مع الآراء المبينة صراحة في هذا التقرير. يمكن لإدارة الأصول ومكاتب التداول خاصتنا ولأعمالنا الاستثمارية اتخاذ قرارات استثمارية لا تتناغم والتوصيات أو الآراء المبينة صراحة في هذا التقرير. يجوز لكامكو إنفست أن تقيم أو تسعى لإقامة علاقات على مستوى خدمات الاستثمار المصرفية أو علاقات عمل أخرى تحصل في مقابلها على تعويض من الشركات موضوع هذا التقرير. لم تتم مراجعة الحقائق والآراء المبينة في هذا التقرير من قبل المختصين في مجالات عمل أخرى في كامكو إنفست، بما في ذلك طاقم الخدمات المصرفية الاستثمارية، ويمكن ألا تجسّد معلومات يكون هؤلاء المختصين على علم بها. يمتلك بنك الخليج المتحد- البحرين غالبية أسهم كامكو إنفست ويمكن أن ينشأ عن هذه الملكية أن أو تشيّد على تضارب مصالح.

إخلاء المسؤولية القانونية و الضمانة

لا تقدّم كامكو إنفست إعلانات أو ضمانات صريحة أو ضمنية. وإننا، وفي الحدود الكاملة التي يسمح بها القانون المنطبق، نخلي بموجبه صراحةً مسؤوليتنا عن أي وكافة الإعلانات والضمانات الصريحة والضمنية، أيًا كان نوعها، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، كل ضمانات تتعلق بدقة المعلومات أو ملاءمتها للوقت أو ملاءمتها لغرض معين و/أو كل ضمانات تتعلق بعدم المخالفة. لا تقبل كامكو إنفست تحمّل أي مسؤولية قانونية في كافة الأحوال، بما في ذلك (على سبيل المثال لا الحصر) تعويلكم على المعلومات المتضمنة في هذا التقرير، وأي إغفال عن أي أضرار أو خسائر أيًا كان نوعها، بما في ذلك (على سبيل المثال لا الحصر) أضرار مباشرة، غير مباشرة، عرضية، خاصة أو تبعية، أو مصاريف أو خسائر تنشأ عن أو ترتبط بالاستناد على هذا التقرير أو بعدم التمكّن من الاستناد عليه، أو ترتبط بأي خطأ أو إغفال أو عيب أو فيروس الحاسوب أو تعطّل النظام، أو خسارة ربح أو شهرة أو سمعة، حتى وإن تمّ الإبلاغ صراحة عن احتمال التعرّض لخسائر أو أضرار مماثلة، بحيث تنشأ عن أو ترتبط بالاستناد على هذا التقرير. لا نستنتج واجباتنا أو مسؤولياتنا المنصوص عليها بموجب القوانين المطبقة والمُلزمة.

KAMCO INVEST

شركة كامكو للاستثمار - ش.م.ك (عامّة)

برج الشهيد، شارع خالد بن الوليد، منطقة شرق

ص.ب 28873 الصفاة 13149 دولة الكويت

هاتف : 2233 6600 (965)+ فاكس: 2395 2249 (965)+

البريد الإلكتروني: kamcoird@kamcoinvest.com

الصفحة الإلكترونية : www.kamcoinvest.com

كامكو إنفست